الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/WG.8/Report
5 January 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء لمتابعة توصيات منتدى المجتمع المدني بشأن "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية" بيروت، 25-26 آب/أغسطس 2011

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق الخبراء لمتابعة توصيات منتدى المجتمع المدني المنعقد في نيسان/أبريل 2011 بشأن "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية". عُقد الاجتماع في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في 25 و26 آب/أغسطس، وشارك في أعماله قادة ميدانيون وممثلون عن منظمات مجتمع مدني ومراكز بحث وخبراء وهيئات أكاديمية وإعلامية، إضافة الى ممثلي القطاع الخاص ووكالات أمم متحدة ومنظمات إقليمية ودولية.

استهدف الاجتماع ترجمة توصيات منتدى المجتمع المدني بشأن "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية"، الذي كانت الاسكوا قد عقدته في القاهرة خلال الفترة 9-10 نيسان/أبريل 2011. وتركزت ترجمة توصيات المنتدى المذكور على خطط العمل والمبادرات التي تعزز موقع المجتمع المدني وتكرس دوره كشريك في صنع القرار. كما استهدف الاجتماع مناقشة ما يلي: (أ) **دينامية الحراك الاجتماعي في دول المنطقة**، بالتركيز على الأسباب والظروف التي أدت إلى تشكيل قوى التغيير المدنية، ونماذج التغيير المختلفة المنبثقة عن الحراك الاجتماعي ونتائجها؛ (ب) **مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية**، بما في ذلك إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية، ومهام المجالس الوطنية وأولوياتها، ومشاركة المرأة في الحركات الشعبية وفي عملية صنع القرار؛ و(ج) **الظروف التمكينية لمواجهة التحديات**، بما في ذلك حماية مسار العملية الديمقراطية، والنظر في الخيارات الراهنة للتنمية الاقتصادية، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الاجتماعي، ودور وسائل الإعلام التقليدية في تعزيز المشاركة المدنية.

ويتضمن هذا التقرير توصيات المشاركين وملخصاً عن أبرز القضايا التي تطرق اليها النقاش، بالإضافة إلى موجز عن المداخلات المقدمة من الخبراء والمشاركين أنفسهم حول كل محور من محاور الاجتماع.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات والاستنتاجات	7-6	4
ألف- التوصيات	6	4
باء- الاستنتاجات	7	5
ثانياً- محاور المناقشة	13-8	7
ألف- دينامية الحراك الاجتماعي في دول المنطقة	9-8	7
باء- مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية	11-10	8
جيم- الظروف التمكينية لمواجهة التحديات	13-12	10
ثالثاً- تنظيم الأعمال	17-14	11
ألف- الحضور	16	12
باء- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	17	12

المرفقات

المرفق الأول- برنامج تنظيم الأعمال 13

المرفق الثاني- قائمة المشاركين 15

المرفق الثالث- تقييم المشاركين للاجتماع 21

المرفق الرابع- قائمة الوثائق 25

المرفق الخامس- قضايا الانتفاضات العربية وآفاقها ودروسها 26

المرفق السادس- إشكاليات التغيير ومقوّمات إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية 28

المرفق السابع- الحراك المجتمعي في الجمهورية اليمنية ودور المجلس الوطني في الانتقال الديمقراطي 30

المرفق الثامن- قضايا عملية في إعادة هيكلة القطاعات الأمنية في مصر 31

المرفق التاسع- الثورات العربية وإشراك المرأة في صنع القرار 32

المرفق العاشر- حماية مسار العملية الديمقراطية 33

مقدمة

1- استمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتمامها بالمشاركة من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية. وقد تجسّد هذا الاهتمام في برنامج عمل الإسكوا الذي يتضمن إصدار سلسلة من المراجع والمواد الفنية، وتنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات النقاش، وتقديم خدمات الدعم الفني والمشورة الفنية، التي تستهدف مجتمعةً المساهمة في تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة.

2- لقد أفادت التجارب الحديثة للمجتمع المدني، ذات التأثير في السياسات العامة، إلى تعاظم قدرته على التأثير في مسارات عملية صياغة السياسات العامة في البعض من بلدان المنطقة العربية. كما تزايدت قدرة المجتمع المدني في العقود الثلاثة المنصرمة بسبب حاجة الحكومات والمجتمعات على حدٍّ سواء، إلى قطاع ينظم علاقة الدولة بالمواطن خارج إطار السوق ويطرح قضايا مفصلية تُعنى بقوانين وسياسات ونُظم تطال الشأن العام في المجتمع. يتعاظم دور المجتمع المدني مع الحراك الاجتماعي الذي تشهده دول عديدة في المنطقة العربية، والذي ترافق مع إطلاق مبادرات إقليمية ودولية لدعم هذا الدور في عملية التغيير والتحديث ورسم الخطط ونشر إعلانات للمسار الإصلاحي الذي يجب اتباعه. ولقد أثارت تجارب الحراك الاجتماعي خبرات ونتائج وهموم جديرة بالمتابعة والحوار الهادف الى تعيين الدروس المستفادة وتحديد احتياجات المحافظة على النتائج الإيجابية للتغيير ودعم عمليات التحديث في وظائف المؤسسات وما تعتمده من قيم ومعايير ونظم.

3- وكانت الاسكوا قد عقدت اجتماعاً للخبراء في بيروت خلال الفترة 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010. واستهدف الاجتماع حينذاك مناقشة دراسة تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة من خلال مجموعة من دراسات الحالة حول تأثير هذه المشاركة في كل من لبنان والأردن وفلسطين واليمن. وقد صدر عن ذاك الاجتماع تقرير تضمن نتائج مناقشة الخبراء وآراءهم حيال محاور الاجتماع، كما تضمن توصيات مركزة لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة. ولقد أصبحت هذه التوصيات مجالاً للمتابعة والبحث المعمّق، خاصة بعد تنفيذ البعض منها جراء مشاركة المجتمع المدني في الحراك الاجتماعي الذي تشهده دول المنطقة، منذ مطلع العام 2011، وتأثير هذه المشاركة بصورة مباشرة في صنع القرار.

4- وتأكيداً منها على أهمية مشاركة أصحاب الشأن، والتعرف الى مواقفهم حيال عملية التغيير والتحديث التي تتطلبها التنمية المجتمعية، نظمت الإسكوا منتدى المجتمع المدني بشأن تطبيق توصيات المشاركة المدنية في السياسات العامة تحت عنوان: "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية". عُقد المنتدى في مصر، القاهرة، في 9-10 نيسان/أبريل 2011، وشارك في أعماله ناشطون من المجتمع المدني في مصر وتونس وليبيا وسوريا وفلسطين، بالإضافة إلى خبراء عرب ودوليين. وتضمن التقرير الصادر عن المنتدى توصيات واستنتاجات المشاركين في أعماله بشأن مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية. تحتاج متابعة تنفيذ هذه التوصيات الى الوقوف على دينامية الحراك الاجتماعي بحسب الظروف والتداعيات المرافقة له في مختلف الدول المعنية. كما تحتاج متابعة تنفيذ هذه التوصيات الى مناقشة اولوياتها من حيث أهمية التحديات ومدى تأثيرها على المسار الديمقراطي والظروف التمكينية لمواجهتها خلال المرحلة الانتقالية للحراك الاجتماعي.

5- بناءً عليه، عقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء في 25 و26 آب/أغسطس 2011، بهدف متابعة توصيات المنتدى المذكور أعلاه وترجمة توصياته إلى خطط عمل ومبادرات تعزز موقع المجتمع المدني وتكرّس دوره كشريك في صنع القرار. وقد جاء هذا الاجتماع في سياق تنفيذ قرار الاسكوا رقم 285 (د-25) القاضي بتعزيز ومتابعة عمليات الحوار والتشاور القائمة على المشاركة حول السياسة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما جاء كنشاط

إضافي ضمن برنامج عملها المقرر لدى الدول الأعضاء للسنتين 2010-2011. ويُعَبِّر هذا الاجتماع عن جدوى الشراكة التي تحقّقت في تنظيمه بين ستّ شُعَب ضمن الاسكوا، قدّمت كل منها مساهمتها الفنية والمالية للإيفاء بانعقاده. وهذه الشُّعَب هي: شعبة التنمية الاجتماعية، وشعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشعبة القضايا الناشئة والنزاعات، ومركز المرأة، بالإضافة إلى شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني. ويتضمن هذا التقرير أبرز التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وموجزاً للمداخلات التي قُدمت بالإضافة إلى المناقشات التي دارت حول كل محور من محاوره. كما يتضمن التقرير لمحة بشأن تنظيم أعمال الاجتماع من حيث المشاركين ومكان انعقاد الاجتماع وتاريخه والوثائق الموزّعة في جلساته.

أولاً- التوصيات والاستنتاجات

ألف- التوصيات

6- أجمع المشاركون في الاجتماع على التوصيات الواردة بحسب كل محور من محاور عمل المجموعات، موزعة كما يلي:

(أ) <u>دينامية الحراك الاجتماعي في دول المنطقة</u>

- ترويج قيم ومعايير الديمقراطية لدى قوى التغيير، والتركيز على ثقافة الحوار والتعددية وقبول الرأي الآخر، كمنطلق للتسويات بشأن عمليات الإصلاح والتعامل مع الحواجز الثقافية التي تسود علاقات هذه القوى وتطبع توجهاتها المستقبلية؛
- تعزيز مفاهيم الدولة المدنية التي تقوم على الحقوق وسيادة حكم القانون والمواطنة، والتأكيد على أهمية الجهود المبذولة للحؤول دون تأثر بناء هذه الدولة بالثقافة السياسية والدينية السائدة، وكذلك دون تأثرها بالبنية الاجتماعية القبلية والطائفية القائمة في دول المنطقة؛
- التأكيد على استقلالية منظمات المجتمع المدني وضرورة عدم تداخل وظائفها مع وظائف الحكومات، خاصة عند استيعاب الحكومات لكوادر من المجتمع المدني نتيجة التغيرات الحاصلة، وما يُمارَس من ضغوط لتمثيل بعض رموز المجتمع المدني في المؤسسات السياسية العامة.

(ب) <u>مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية</u>

- بناء القدرات المؤسسية لقوى الحراك الاجتماعي وتعزيز إمكانياتها للمشاركة الفاعلة في عمليات الإصلاح وتطوير النظم السياسية التي تكفل الإنتقال نحو الديمقراطية وتضمن فاعلية التسويات السلمية للنزاعات بشأنها وكفاءة الوظائف المعنية بإدارة عملياتها؛
- وضع النصوص الدستورية والقانونية، أو تعديلها، بما يراعي التوفيق بين ضبط قواعد ممارسة السلطة وبين تعزيز الحقوق والحريات، بصفتها مطلباً مشتركاً لقوى الحراك المجتمعي، وتوفير الضمانات التي تكفل التمتّع بهذه الحقوق والحرّيات من خلال قضاء مستقلّ ونزيه يحفظ الدستور ويؤمّن عدالة الأحكام ويكرّس سيادة حكم القانون؛

- متابعة العمل التنسيقي القائم بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية بالإصلاحات التشريعية وبإعادة هيكلة بنى الأجهزة الأمنية ووظائفها، خاصة بعدما بدأ هذا العمل التنسيقي يأخذ مداه، ويحقق نتائجَ إيجابية في بعض دول المنطقة؛
- التشبيك وتبادل الخبرات مع قوى التغيير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف دعم إشراك المرأة والشباب في مختلف مراكز وعمليات صنع القرار.

(ج) الظروف التمكينية لمواجهة التحديات

- وضع إرشادات منهجية لتطوير كفاءة قادة الإنتفاضات الشعبية وتعزيز مهارات أداء وظائفهم في إدارة عملية الانتقال نحو الديمقراطية ومواجهة ما يعترض هذه العملية من معوقات ومشكلات؛
- تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب ودروس الدول التي شهدت ظروفاً مشابهة لظروف الدول العربية في انتقالها نحو الديمقراطية، وخاصةً دول أميركا اللاتينية وأوروبا وجنوب أفريقيا، وغيرها؛
- تفعيل دور الميديا الرقمية والإعلام في ترويج الثقافة الديمقراطية وثقافة المشاركة والمواطَنة، وإطلاق مبادرات الحوار بشأن عمليات الإصلاح، وتنظيم حملات التعبئة والدفاع والمناصرة وممارسة الضغوط بهدف التأثير في صنع القرار؛
- البحث في وضع مدونة سلوكية، أو معايير أخلاقية، للمدونين في مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك نظراً لدورهم المتزايد الأهمية في إتاحة المعرفة وترويج القيم الديمقراطية، وتلافياً لانحراف هذا الدور نحو إثارة النعرات المذهبية الطائفية والقبلية، والتحريض على إقصاء فئات اجتماعية أو استبعاد جماعات سياسية فاعلة، واللجوء إلى أساليب التخوين والتكفير والتهديد وغيرها.

باء- الاستنتاجات

7- خلص الاجتماع الى مجموعة من الاستنتاجات حول دينامية الحراك الاجتماعي في دول المنطقة، ومواجهة تحديات المرحلة الانتقالية، وحول الظروف التمكينية لمواجهة التحديات، بما في ذلك حماية مسار العملية الديمقراطية، والنظر في الخيارات الراهنة للتنمية الاقتصادية، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الاجتماعي، ودور وسائل الإعلام التقليدية في تعزيز المشاركة المدنية. وفي ما يلي أبرز هذه الاستنتاجات:

(أ) رغم تقارب الشعارات والمطالب التي رفعتها القوى المشاركة في الانتفاضات الشعبية في دول المنطقة، لكن الأسباب الحقيقية لهذه الانتفاضات والعوامل الحاسمة في ما حققته من نتائج هي لصيقة الصلة بالظروف الخاصة بكل من هذه الدول. فالجيش كان عاملا حاسما في نتائج الانتفاضة المصرية، بينما يلعب دورا خفياً في نتائج الانتفاضة اليمنية ومحاولة إقصاء الرئيس. كما ان قرار الرئيس التونسي بالمغادرة لعب دورا هاما في النتائج التي بلغتها الانتفاضة التونسية، بينما أدى العامل الخارجي من خلال الدعم العسكري المباشر عاملاً حاسماً في نتائج الانتفاضة المسلحة في ليبيا، وكذلك أدّى التدخّل العسكري الإقليمي عاملاً حاسماً في نتائج انتفاضة البحرين. ومن المتوقع أن يؤدي العامل الاقتصادي دوراً حاسماً في نتائج الانتفاضة السورية؛

(ب) إن جسامة التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية التي تشهدها دول المنطقة العربية جراء الانتفاضات الشعبية فيها، تستدعي عملاً دؤوباً، ومن كافة الأطراف المعنية، لنشر الثقافة الديمقراطية والتشديد على ممارستها داخل كل مجتمع وكل دولة، وكذلك التشديد على جهود التنمية بالمشاركة ومساعي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛

(ج) إن التعامل مع تحديات المرحلة الانتقالية وما تثيره من قضايا الديمقراطية ومعايير تطبيقها، تستوجب إطلاق مبادرات الحوار الهادف إلى التوافق بشأن أولويات برامج الإصلاح والمجالات الأساسية التي تجعلها مستجيبةً لضرورات التغيير والتحديث في النظم السياسية وما تعتمده من وظائف مؤسسية. وتتمثّل أبرز هذه المبادرات في وضع مدوَّنة بشأن توجهات وأسس الدستور الديمقراطي، أو العقد الاجتماعي، التي تستجيب لطموحات الانتفاضات الشعبية وتعزز الثقافة الديمقراطية من خلال سيادة حكم القانون وفصل السلطات، بما يضمن الحقوق والحريات، والتداول السلمي على السلطة استناداً إلى انتخابات تعددية وتنافسية. وتشكل هذه التوجهات والأسس إطاراً للتوافق والاقتناع، تكتسب شرعيتها من خلال آليات الحوار والاستفتاء والمشاركة في الإعداد لها وتطبيقها، وهي آليات تتطلّب دعماً حقيقياً لشروط المواطنة في دول المنطقة؛

(د) تقوم فكرة، أو مفهوم المواطنة، في الدول الديمقراطية المعاصرة، على عناصر أساسية، منها: تكوين الدولة ذاتها، والمشاركة السياسية وتداول السلطة فيها، ومدى سيادة حكم القانون لديها. والمواطنة هي، تعريفاً، علاقة الفرد بالدولة كما تحددها قوانين تلك الدولة، وبما تشمله تلك العلاقة من واجبات وحقوق. وبالإضافة إلى شروط الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية، تشترط المواطنة حدّاً أدنى من التمتّع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة التربية المدنية، التي تمكّن المواطن من التعبير عن رأيه والدفاع عن مصالحه بحرية تامة، بما فيها مساءلة ومحاسبة المسؤولين؛

(هـ) إن مداميك الديمقراطية والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية والتربية المدنية هي مداميك متداخلة ومتكاملة، كما أن مساراتها هي مسارات طويلة في الزمن، ولا بد أن تبدأ من نقطة وهدف يتم مراكمتها لاحقاً لكي تتحقق هذه المداميك كاملةً؛

(و) أظهرت الانتفاضات العربية الأخيرة، كما الحراك الاجتماعي، الذي كان قد بدأ قبلها، مدى اهمية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كأداة تؤمّن لمستخدمي الانترنت مساحة أمنة للتعبير عن الرأي ونشر الوعي الديمقراطي وتوفير المعلومات وتنظيم الأنشطة بعيداً عن رقابة النظم الحاكمة، كما تؤمن مساحة للتعارف والتواصل خارج إطار العلاقات العائلية التقليدية؛

(ز) تؤدي وسائل الإعلام التقليدية دوراً متزايد الأهمية في إثارة اهتمام الرأي العام، من خلال نشر المعلومات وتعزيز المعرفة وإطلاق البرامج الحوارية بشأن الانتفاضات الشعبية، وكذلك من خلال متابعة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، إضافة إلى مساهمتها في توسيع رقعة انتشار المعلومات المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ثانياً- محاور المناقشة

ألف- دينامية الحراك الاجتماعي في دول المنطقة

8- تناولت الدراسة الشاملة، في سياق هذا المحور، البحث في مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي خلص اليها منتدى القاهرة حول مسارات التغيير ودور المجتمع المدني في إحداثه، وحول آفاق الحراك

الاجتماعي ومدى استعداد المجتمعات العربية للانتقال الديمقراطي[1]. وتوزّعت موضوعات هذه الدراسة على: (1) تشكُّل قوى التغيير المدنية، والظروف التي أسهمت في إطلاق حراكها الاجتماعي، وجدوى الشعارات والأهداف التي ألهمت المشاركة في الشأن العام على نطاق واسع؛ (2) نماذج التغيير التي انبثقت عن الحراك الاجتماعي من حيث طابعها السلمي في بعض الدول وطابعها العنفي المسلح في البعض الآخر؛ (3) نتائج الحراك الاجتماعي وحدة المشكلات التي تواجه المسار الديمقراطي، بالتركيز على قيم ومعايير الدولة المدنية والشروط الأساسية لتفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز وظائفه في تدعيم مكاسب الحراك الاجتماعي وحمايتها؛ و(4) جدوى الاعتماد على مؤسسة الجيش في المرحلة الانتقالية نظراً لعدم توفر بدائل أخرى تضمن الانتقال من أنظمة منهارة الى أنظمة مدنية تلبّي الاحتياجات والمطالب الشعبية.

9- وقد تركزت مناقشة المشاركين، بشأن الدراسة المقدمة في سياق المحور الأول من الاجتماع، على المسائل التالية:

(أ) إن البلدان التي تتمتع بهامش من حرية الحركة هي التي شهدت حراكاً اجتماعياً تطور إلى انتفاضات تربط بين القضايا المعيشية والقضايا السياسية. ولعلّ أبرز الظواهر التي قدمتها الانتفاضات هي إمكانية التغيير السياسي دون استخدام العنف المسلّح، وكذلك إمكانية ممارسة الضغوط لتأمين استجابة السياسات العامة للإرادة الشعبية في تحقيق مصالحها وحل مشكلاتها وتأمين مشاركتها في صنع القرار. والمشاركة هي مشاركة القوى المدنية كافة، ودون تمييز، لكي تتوفر موازين القوى التي تؤمن وضع النظام الديمقراطي وتحمي مسار تطويره. وإلا بخلاف ذلك، فالخطر قائم في الانتقال من الدولة الأمنية إلى دولة التكفير والتخوين الأيديولوجي؛

(ب) أدّى غياب الإرادة السياسية وضعف القدرات المؤسسية في دول المنطقة إلى ظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتراكم نتائجها على نطاق واسع. وحالياً تقوم الإرادة الشعبية لتفرض إرادة سياسية متعاملة ومتكيّفة مع شروط التغيير والتحديث، والقانون هو منطلق هذه الشروط وأساسها، والبرلمان المنتخب هو الوسيلة والسلطة لوضع هكذا قانون يؤمن صحة التمثيل. وهذا بحد ذاته أمر غير كاف، إذا لم يكن أمام السلطة التشريعية سلطة قضائية رادعة تمنع تجاوزها لإرادة الشعب من خلال الرقابة الدستورية على القوانين؛

(ج) أهمية بذل الجهود الهادفة إلى تعزيز التربية المدنية وإرساء منظومة أخلاقية في المجتمعات العربية كبديل تدريجي لمنظومة الانحطاط التي تسود الخطاب السياسي ومنظومة المهادنة التي تسود الخطاب المجتمعي في دول المنطقة. خاصة وأن جانب من انتفاضات الشعوب نحو الحرية هي لمقارعة المهادنة والرياء السياسي في إطاعة السلطة وكشف أسرارها في النهب والفساد والقتل والسجن والإرهاب الذي يُرمى به الخصوم؛

(د) لا يمكن الاعتماد على كفاءة النظم الدولية فحسب في مكافحة الفساد المستشري لدى سلطات الحكم في دول المنطقة العربية. فبالإضافة إلى جوانب القصور في هذه الكفاءة، قد تكون هذه النظم مرتبطة بالمصالح المتبادلة، إلى حد التواطؤ، على غرار ما هو حاصل بين مسؤولي نظام القذافي في ليبيا وبين نظرائهم في إيطاليا على سبيل المثال لا الحصر؛

(1) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن دراسة "قضايا الانتفاضات العربية وآفاقها ودروسها".

(هـ) التعمّق في بحث تأثير مشاركة الإخوان المسلمين على مسار العملية الديمقراطية، وهي المشاركة التي تطرح مسألة العلاقات بين المؤسسات السياسية في الدولة المدنية وبين المؤسسات الدينية، وخاصة تنظيمات الإخوان المسلمين، وغيرها من التنظيمات الدينية أو المذهبية. كما أن هذه المشاركة تطرح مجموعة من التساؤلات التي تجدر الإجابة عنها لأنها بالغة التأثير على مسار العملية الديمقراطية، وأبرز هذه التساؤلات هي: التعارض بين القيم والمعايير الديمقراطية وبين تلك الخاصة بالإسلام، وخاصة قيم العلمانية التي تقتضيها الدولة المدنية.

باء- مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية

10- تناولت الدراسات والمداخلات المقدّمة، في سياق هذا المحور، أولويات التوصيات التي قدمها منتدى القاهرة بشأن التحديات التشريعية والسياسية والأمنية، وتحديات إشراك المرأة، والمبادرات المطلوبة من قوى الحراك الاجتماعي تنفيذاً لهذه التوصيات، التي توزعت الدراسات المقدّمة بشأنها كما يلي: (1) دراسة حول: إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية، بما يكفل تحقيق مطالب قوى الحراك الاجتماعي في حماية الحريات العامة وصون حقوق الإنسان[2]؛ (2) دراسة حول: مهام وأولويات المجالس الوطنية الموكل إليها قيادة مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، والاستفادة من تجارب وخبرات الدول ومراكز البحث في حل النزاعات الأهلية (عرقية، قبلية، طائفية، ومذهبية) والتوافق على الأهداف العامة لعقد اجتماعي جديد[3]؛ (3) دراسة حول: إعادة هيكلة البنى والوظائف المؤسسية للأجهزة الأمنية واستحداث جهاز قضائي لمراقبتها وضمان نزاهة دورها وكفاءة أدائها، وذلك تمهيداً لمعالجة أزمة الثقة الحادة والعميقة في علاقة المواطن برجل الأمن[4]؛ و(4) دراسة حول: مشاركة المرأة في الحركات الشعبية القائمة في بعض دول المنطقة، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار[5].

11- تطرق نقاش المشاركين، بشأن الدراسات والمداخلات المقدّمة في سياق المحور الثاني، إلى القضايا الأساسية التالية:

(أ) إن دولة القانون والمؤسسات الضامنة للحقوق والحريات التي أقرّتها الدساتير واعترفت بها، هي المرجع المبتغى لتسوية النزاعات وتطبيق حكم القانون وضمان سيادته وعدالة أحكامه. لذلك، يؤدي القانون، وهو أداة للسلطة والتنظيم والضبط، عاملاً أو دوراً أساسياً في عملية الانتقال نحو الديمقراطية. ويرتبط هكذا دور بإتاحة ظروف سيادة حكم القانون وتوفير ضمانات متعددة، أهمها: توسيع دائرة النظر في شرعية القوانين أو القرارات، وتعزيز مبدأ الرقابة القضائية، ومراقبة دستورية القوانين. كما لا بد أن تُستكمل الديمقراطية بالنظم اللامركزية وتشكيلات الحكم المحلي التي تتيح مزيداً من القواعد القانونية لتعزيز المشاركة على نطاق واسع؛

(ب) لقد تطورت قيم ومعايير التداول السلمي على السلطة وتكرست ممارسة قواعدها الحقوقية من خلال التعددية التي تقوم على انتخابات حرة ونزيهة، والتي تؤمّن الحوار المنفتح والاعتراف بالآخر وبحقّه في

(2) المرفق السادس: ملخص تنفيذي عن دراسة "إشكاليات التغيير ومقومات إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية".

(3) المرفق السابع: ملخص تنفيذي عن دراسة "الحراك المجتمعي في الجمهورية اليمنية ودور المجلس الوطني في الانتقال الديمقراطي".

(4) المرفق الثامن: ملخص تنفيذي عن دراسة "قضايا عملية في إعادة هيكلة القطاعات الأمنية في مصر".

(5) المرفق التاسع: ملخص تنفيذي عن دراسة "الثورات العربية وإشراك المرأة في صنع القرار".

المنافسة والاختلاف. ولعل أبرز شروط التداول السلمي على السلطة هي: توافق القوى الفاعلة بشأن الأهداف العامة لمؤسسات الدولة ومعايير ممارسة وظائفها، وجود أحزاب منظّمة وقائمة على ثقافة المشاركة، وحق المعارضة وضمانات ممارستها لهذا الحق لكي تتحول إلى أغلبية. لذلك من المفيد التأكيد على البعد الثقافي للديمقراطية، وهو البعد الذي يحمي حكم الأغلبية من شرعنة الاستبداد والتسلط. وهكذا ثقافة تؤسس لتواصل الأغلبية مع باقي شرائح المجتمع عبر صيغتي التوافق والتعاقد اللذين يشكلان الأطر الدستورية للحكم ولمجمل اللعبة السياسية؛

(ج) إنّ أبرز المهام المطلوبة من المجالس الانتقالية هي وضع أجندة واضحة ومُعلَنة لتسوية النزاعات سلمياً وتسهيل عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وكلّما كانت هذه الأجندة موضع حوار واسع النطاق بين مختلف القوى المجتمعية، كلما أمكن التوافق على رؤيتها لعملية الانتقال إلى الديمقراطية وما تشمله من أهداف عامة. ولعل المسألة الأكثر أهمية هي إسهام هكذا أجندة في تحديد القضايا المطلوب معالجتها بصورة ملحّة، وتلك التي يمكن تنفيذها بشكل متعاقب، وعلى مراحل مختلفة، تبعاً لضرورة التسويات من جهة، وضرورة الحفاظ على النظام العام من جهة أخرى؛

(د) يكتسب تحديد أولويات النزاعات المطلوب تسويتها أهمية خاصة بالنظر إلى الحواجز الثقافية والنزاعات بين القوى المجتمعية ومدى استعدادها للتسويات والقبول بالإجراءات الديمقراطية والهياكل التنظيمية المستحدثة ضمن النظم السياسية في مرحلتها الانتقالية. هذا مع العلم أن جانب من هذه الحواجز يقوم على بنى إثنية أو عشائرية أو طائفية/مذهبية لا تقبل التوافق على أهداف عامة قد تختلف عن مصالحها الضيقة، أو قد لا تقبل العملية الانتخابية بما تتطلبه من ممارسة أو بما تفضي إليه من نتائج؛

(هـ) إن إعادة النظر في بنى الأجهزة الأمنية ووظائفها، هو شرط ضروري في دعم مسار الانتقال الديمقراطي، وذلك نظراً لتاريخ الأداء السلبي للأجهزة الأمنية وتسلّطها وقمعها، خاصة بعدما تركّز دور هذه الأجهزة على حماية النظام وليس حماية المواطن ورعاية أمنه، وهي بهذه الصفة مارست قدراً من الهيمنة دفعها إلى سلوك متطرف في دفاعها عن السلطة السياسية بوجه حركات الاحتجاج الشعبية. لذلك فإن أمن وأمان المواطن هما الأساس في مقاربة إعادة بناء الأجهزة الأمنية أو الاكتفاء بإصلاحها، كما أن توافق القوى المجتمعية بشأن العدالة الانتقالية ومساحة التسامح المقبولة هما شرطان أساسيان لتطبيق هذه العدالة؛

(و) تتحوّل الحلبة السياسية التي شاركت فيها النساء خلال الانتفاضات إلى حلبة طاردة لمشاركتها عندما يسقط رأس النظام وتبدأ عملية الصراع على السلطة. وتثير هذه القضية ضرورة التعمّق في بحث أسبابها، ومدى تأثير الثقافة السياسية، والتقاليد السائدة، وطروحات الإسلام السياسي، التي تستبعد مشاركة المرأة في الشأن العام وليس الشأن السياسي فحسب. لذلك، من المجدي اعادة النظر في أجندات وبرامج المنظمات النسائية بهدف تقويم مدى فاعلية عملها ودورها في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، ذلك لان هذه المنظمات تتحمل جانبا من المسؤولية التي تتحملها الأنظمة والمؤسسات السياسية والدينية والاجتماعية، والمنظمات المدنية، التي تساهم في إقصاء المرأة وحجب مشاركتها في هيئات صنع القرار.

جيم- الظروف التمكينية لمواجهة التحديات

12- تناول المحور الثالث والأخير من الاجتماع مجموعة متكاملة من الاحتياجات المطلوبة في بناء القدرات المؤسسية والفردية ذات الصلة بالظروف التمكينية للمشاركة في وضع وتنفيذ سياسات عامة متكاملة، عادلة ومنصفة في تأمين الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها

الشامل. وقد تركزت الدراسات والمداخلات والمناظرات المقدّمة ضمن هذا المحور على البرامج والأنشطة التي تساهم في تنفيذ توصيات منتدى القاهرة حول القضايا الملحة التالي موجزها: (1) دراسة حول: حماية مسار العملية الديمقراطية، بالتركيز على التدخلات والتقنيات الخاصة بتطبيق مبادئ ومعايير المشاركة والكفاءة والنزاهة والشفافية والفرص المتساوية في أداء الإدارة العامة والمجتمع المدني[6]؛ (2) دراسة حول: الخيارات الراهنة للتنمية الاقتصادية التي تستجيب لتطلعات الشعوب المنتفضة، والتي تقوم على دمج المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتمكين المؤسسات وتعزيز الديمقراطية وضمان المشاركة الكاملة في صنع القرار؛ (3) مناظرة حول: استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الذي تشهده دول المنطقة، والدروس المستفادة من تجارب التغيير والانتقال نحو الديمقراطية، بما في ذلك حق المواطن في الحصول على المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(4) مناظرة حول: دور وسائل الإعلام في تعزيز المشاركة المدنية في الانتقال نحو الديمقراطية، أو في ما بات يُعرف بـ "الربيع العربي".

13- وقد تركز نقاش المشاركين، للدراسات والمداخلات والمناظرات المقدمة في إطار هذا المحور، على النقاط التالي موجزها:

(أ) تتطلّب المرحلة الانتقالية، للتعامل مع بنى الأنظمة القائمة، عملاً دؤوباً يلبّي الحاجة الملحّة لبناء قدرات القيادات، وإعادة تشكيل التكتلات السياسية، وذلك بهدف تأطير المبادرات وبلورة الرؤى بشأن الخيارات والسياسات العامة المتعلّقة بمجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) رغم الظروف الضاغطة على دور وإمكانيات المجتمع المدني، فإن الوظائف الحديثة التي ظهرت جراء مشاركته في الحراك الاجتماعي تستوجب الاستجابة لشروط قيامه بأعباء هذه الوظائف وحماية مسار الانتقال نحو الديمقراطية، بالتركيز على شروط: توفر رؤية واضحة وأهداف واقعية تكرس استقلاليته، بناء القدرات المؤسسية والفردية، اعتماد وتطبيق قيم الديمقراطية ومعاييرها، تعزيز الوسائل والأساليب التنظيمية، تطوير آليات الحوار والمتابعة والمدافعة والمناصرة والمحاسبة، ودعم آليات وأطر المشاركة والتشبيك والتنسيق؛

(ج) لعبت المساعدات الخارجية في السابق دورا ضاغطا في الخيارات السياسية للحكومات، بما فيها خيارات الأنماط الاقتصادية المتبعة. وهو الأمر الذي يطرح حاليا البحث في ماهية الأنماط الاقتصادية الأمثل التي تكفل العدالة والكرامة والحرية للمجتمعات، وهي أنماط ستضع الحكومات الجديدة أمام خيارات صعبة فيما يخص التمويل الخارجي وكيفية قطع علاقة التبعية السابقة والتي فرضت نماذج للتنمية غير مناسبة، ألحقت الضرر بالاقتصاد المحلي؛

(د) التعمّق في بحث وسائل وأساليب التعامل مع النزاعات بشأن مصادر التشريع، وما إذا كانت الشرائع السماوية هي مصادر التشريع، أو هي أحد مصادره، أو خلاف ذلك. ولا بد، في سياق هذه النزاعات، من التوقف عند محطات مرحلية لوضع تسويات، وخاصة بشأن قضايا خلافية على قدر مماثل من الأهمية. ولا بد أيضاً من إطلاق الحوار المعلن بشأن هذه القضايا لكي تتبلور وجهات النظر وتتداخل مجالات الانفتاح على الرأي الآخر، وبالتالي تتعزز فرص وإمكانيات التوافق بين أطراف النزاع؛

(6) المرفق العاشر: ملخص تنفيذي عن دراسة "حماية مسار العملية الديمقراطية".

(هـ) أظهرت الانتفاضات العربية حضوراً مؤثراً لوسائل تكنولوجيا الاتصال والفضاء الإلكتروني، كما أظهرت قدرات فاعلة في إيجاد قنوات جديدة للتعبير أكثر رحابة ومرونة وحرية من وسائل منظمات المجتمع المدني وقدراتها. وبالإضافة إلى اجتذابها الشباب بشكلٍ واسع، وبغض النظر عن الانتماءات الفكرية والسياسية وعن قضية التمويل والمنافسة، أدى حضور وسائل تكنولوجيا الاتصال والفضاء الإلكتروني إلى ظاهرة يمكن أن يطلق عليها "المجتمع المدني الإفتراضي"، حيث تتشكل المدونات والجماعات والشبكات، بل الحركات السياسية، من خلال الإنترنت، وهو بعد مهم له تأثيرات عميقة، تستدعي المزيد من البحث، من منظور تفضيل الشباب للتفاعل دون قيود تنظيمية وإجرائية ودون أفكار وانتماءات مسبقة؛

(و) أتاحت وسائل التواصل والاعلام الحديثة فرصاً متنوعة امام الشباب العربي للحوار والتعبير عن الرأي والشعور بالثقة وأهمية المشاركة وجدوى التفاعل فيما بينهم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما سمح الإعلام الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي للشباب بالتوسع وتخطّي ما يسمح به الإعلام التقليدي. وأثناء الانتفاضات، منعت السلطات وسائل الاعلام (غير الرسمية) من البث، فأصبح الشباب المشارك في الانتفاضات مراسلين متطوعين ينقلون الصورة والحدث من داخل الساحات إلى معظم مناطق العالم.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

14- افتتح أعمال المنتدى السيد فريدريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية، بكلمةٍ رحّب فيها بالمشاركين وأكّد اهتمام الاسكوا بمداولاتهم لتحقيق أهداف المنتدى في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في دول المنطقة. كما ألقى السيد وليد هلال، رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، كلمة الاسكوا التي تطرّق فيها إلى أهمية دولة القانون والمؤسسات التي تضمن المشاركة السلمية والحريات العامة وتدعم حقوق الإنسان. وركّز في كلمته على أهمية تعزيز الثقافة الديمقراطية بصفتها شرطاً أساسياً للإيفاء بمسار الانتقال الديمقراطي، وما يستتبعه ذلك من برامج لبناء قدرات المؤسسات المعنية بحماية المسار الديمقراطي ودعم تطويره. كما ركّز على أهمية أن تكون هذه البرامج متعددة الجوانب ومتكاملة المستويات وقابلة للتنفيذ، وأن توفي بالاحتياجات الأساسية للتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. كما أكّد على الدور الذي تضطلع به الشراكات بصفتها الآلية المطلوبة لمواكبة التغيير في أدوار الفاعلين الاجتماعيين وفي أساليب صنع القرار جراء الحراك الاجتماعي في دول المنطقة. وأشار السيد هلال أخيراً، إلى دور الأمم المتحدة بصفتها شريك لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، والذي يمكن أن يتعزز من خلال مساهمتها في عمليات الإصلاح وبناء القدرات المعنية بدعم مسار الانتقال الديمقراطي، ومن خلال دعم النظم السياسية التي تتيح فرص إشراك القوى والقدرات المتوفرة لديها، وتقديم خدمات الدعم الفني المطلوبة لمواكبة التغيير والتحديث الديمقراطي، ناهيك عن تنسيق المساعدات وبرامج الدعم التي تقدمها الجهات المانحة. كما شدد في هذا المضمار على الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم مكانة المرأة في صنع القرار، وتوفير ما يلزم إشراكها من أطر وظروف تمكينية وقدرات قيادية.

15- اعتمد الاجتماع منهجية المداخلات المركزة (عروض الدراسات والمناظرة) التي قدّمها خبراء من مختلف دول العالم، بحسب المحاور المطروحة، تلاها نقاش بين المشاركين استهدف تبادل الخبرات ونشر المعرفة وتسهيل إدارة المرحلة الانتقالية بشكل سلمي وديمقراطي. وقد انقسمت أعمال المنتدى إلى ثلاثة محاور رئيسية، بما فيها مناظرة حول دور الشركاء الاجتماعيين في الحفاظ على سياق الانتقال الديمقراطي. ركزت المحاور الثلاثة في مجملها على قضايا الانتقال الديمقراطي، بما فيها القضايا الملحّة التي تستدعي تشدداً في اعتماد ما يناسبها من نظم ومعايير ديمقراطية، ومدعومة بتجارب ناجحة ومتعثرة في الانتقال الديمقراطي،

بالإضافة إلى ودعم عمليات التغيير والتحديث في وظائف المؤسسات وما تعتمده من قيم ومعايير ونظم. ويرد في المرفق الأول برنامج تنظيم أعمال الاجتماع، موزعاً بحسب الجلسات والمحاور.

ألف- الحضور

16- شارك في أعمال الاجتماع قادة ميدانيون وممثلون عن منظمات مجتمع مدني ومراكز بحث وخبراء وهيئات أكاديمية وإعلامية، إضافة الى ممثلي القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني لهذا التقرير. كما ترد في المرفق الثالث نتائج تقييم المشاركين لأعمال الاجتماع استناداً إلى ردودهم على الاستبيان الذي تم توزيعه بهذا الشأن.

باء- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

17- عقد اجتماع فريق الخبراء في بيت الأمم المتحدة في بيروت، الجمهورية اللبنانية، وذلك يومي 25 و26 آب/أغسطس 2011.

المرفق الأول

برنامج تنظيم الأعمال

الخميس 25 آب/أغسطس 2011

9:30-9:0	**التسجيل**
10:00-9:30	**تقديم الاجتماع: كلمة الاسكوا**
10:30-10:00	**الجلسة الأولى: دينامية الحراك الاجتماعي في دول المنطقة** رئيس الجلسة: السيد ابراهيم سيف، "مركز كارنيغي للشرق الأوسط" - عرض دراسة "قضايا الانتفاضات العربية، آفاقها ودروسها": السيد خالد غزال، باحث ومستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا
11:30-10:30	**- مناقشة**
12:00-11:30	استراحة
12:15-12:00	**الجلسة الثانية: مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية** رئيس الجلسة: السيد محمود حافظ، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بدول مجلس التعاون – عرض مداخلة حول "إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية": معالي السيد خالد قباني، باحث حقوقي ومستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا
13:00-12:15	**– مناقشة**
13:15-13:00	**الجلسة الثانية- (تابع)**: مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية رئيس الجلسة: السيد طارق النابلسي، جامعة الدول العربية – عرض مداخلة حول "مهام وأولويات المجالس الوطنية": السيد عبد الباقي شمسان، باحث ومستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الاسكوا
14:00-13:15	**– مناقشة**
15:00-14:00	**استراحة (حرة)**
15:15-15:00	**الجلسة الثانية- (تابع)**: مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية رئيس الجلسة: السيد عبد الحسين شعبان، مجموعة استراتيجيات المجتمع المدني العربي – عرض مداخلة حول "إعادة هيكلة البنى والوظائف المؤسسية للأجهزة الأمنية": السيد عبد الرحمن حمدي، ناشط حقوقي ومستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا
16:00-15:15	**– مناقشة**
16:15-16:00	**الجلسة الثانية- (تابع)**: مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية رئيسة الجلسة: السيدة فاطمة سبيتي قاسم، مركز المرأة، الإسكوا – عرض مداخلة حول "إشراك المرأة في هيئات صنع القرار": السيدة دلال بزري، باحثة ومستشارة، مركز المرأة، الاسكوا
17:00-16:15	**– مناقشة**

الجمعة 26 آب/أغسطس 2011

	الجلسة الثالثة: الظروف التمكينية لمواجهة التحديات رئيس الجلسة: السيد فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الاستراتيجية "دراسات عراقية"
9:45-9:30	– عرض مداخلة حول "حماية مسار العملية الديمقراطية": السيد جلبير ضومط، مركز "بيوند للإصلاح والتنمية"، باحث ومستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا
10:30-9:45	**– مناقشة**
10:45-10:30	**الجلسة الثالثة – (تابع):** الظروف التمكينية لمواجهة التحديات – رئيس الجلسة: السيد مجدي عبد الحميد، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية – عرض مداخلة حول "الخيارات الراهنة للتنمية الاقتصادية": السيد أديب نعمة، شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، الإسكوا
11:30-10:45	**– مناقشة**
12:00-11:30	استراحة
	الجلسة الثالثة (تابع): الظروف التمكينية لمواجهة التحديات منسّق الجلسة: السيد غابرييل ديك، جمعية الانترنت "آيسوك" (ISOC)
12:30-12:00	– مناظرة حول "شبكات التواصل الاجتماعي الرقمي": السيدة نبال إدلبي، شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإسكوا؛ السيدة رشا مرتضى، كلية دبي للإدارة الحكومية؛ والسيد معن برازي، شركة "داتا إنفِست كونصَلت"
13:00-12:30	**– مناقشة**
13:30-13:00	**الجلسة الثالثة (تابع):** الظروف التمكينية لمواجهة التحديات منسّقة الجلسة: السيدة خولة مطر، مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام – مناظرة حول "دور وسائل الإعلام في الربيع العربي": السادة الباحثون والإعلاميون: مروان كريدي (جامعة بنسلفانيا)، رامي خوري (الجامعة الأميركية)، جاد ملكي (الجامعة الأميركية)
14:00-13:30	**– مناقشة**

المرفق الثاني(*)

قائمة المشاركين

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيدة رشا مرتضى
باحثة في كلية دبي للإدارة الحكومية
هاتف: 971-4-3293291
971-4-3175651
فاكس: 971-4-3293291
بريد إلكتروني: racha.mourtada@dsg.ac.ae

مملكة البحرين

السيدة منى عباس فضل
باحثة/كاتبة
هاتف: 973-39604215
بريد إلكتروني: monyfd50@gmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد خالد البيطار
المدير الوطني لمشروع منتدى المنظمات غير الحكومية في سوريا
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
هاتف: 963-116125026/320
خليوي: 963-933337127
بريد إلكتروني: k.bitar@syriatrust.org
Khaled.bitar@undpprojects.sy

جمهورية العراق

السيد فالح عبد الجبار
مدير "دراسات عراقية"، معهد دراسات استراتيجية- العراق
هاتف: 961-1-755949
فاكس: 961-1-755950
خليوي: 961-70-958794
بريد إلكتروني: faleh-institute@hotmail.com

السيد عبد الحسين شعبان
باحث، مجموعة استراتيجيات المجتمع المدني العربي، خبير مستقل
المكتب الاستشاري
هاتف: 961-1-859081
فاكس: 961-1-822379
خليوي: 961-3-140065 (لبنان)
+962-795008722 (الأردن)
+44-7899667499 (لندن)
بريد إلكتروني: dr_shaban21@hotmail.com

فلسطين

السيدة ناهد ابراهيم أحمد أبو طعيمة
محاضرة في جامعة القدس، صحافية
هاتف: 972-2-962803
خليوي: 970-599180973
بريد إلكتروني: cancerne@hotmail.com
موقع إلكتروني: www.madacenter.org

معالي السيدة زهيرة كمال
مديرة مركز المرأة الفلسطينية للابحاث والتوثيق
مديرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، رام الله
خليوي: 0599-674777
هاتف: +970-22426468
فاكس: +970-22426469
بريد إلكتروني: z.kamal@unesco.org

دولة الكويت

السيدة حصة ماجد الشاهين
مستشارة رئيس لجنة شؤون المرأة
هاتف: +965-25318841/2/3/6
فاكس: +965-25648078/25323377
خليوي: +965-99017597
بريد إلكتروني: hessa@wac.org.kw

الجمهورية اللبنانية

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

معالي السيد خالد قباني
رئيس مجلس الخدمة المدنية
استاذ القانون في الجامعة اللبنانية
هاتف (مكتب): 961-1-806416
خليوي: 961-3-665803
بريد إلكتروني: drkabbani@csb.gov.lb

السيد خالد غزال
باحث سياسي
هاتف: 961-1-738268
خليوي: 961-70-846378
فاكس: 961-1-705742
بريد إلكتروني: khaghazal@hotmail.com

السيدة دلال البزري
باحثة وكاتبة
مجلة "نوافذ"
هاتف: 961-1-303284
خليوي: 961-70-660423
بريد إلكتروني: dalal.elbizri@gmail.com

السيد جلبير ضومط (SDD)
مدير مركز "بيوند" للاصلاح والتنمية
هاتف: 961-71-950952/5-950952
05-456040
خليوي: 961-3-227673
بريد إلكتروني: gilbertdoumit@gmail.com
gilbert@beyondrd.com

السيد أسامة صفا
الامين العام، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
هاتف/فاكس: +961-1-351851
خليوي: +961-3-820300
بريد إلكتروني: oussafa@gmail.com

السيد رامي خوري
مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت
هاتف: 961-1-737627
فاكس: 961-1-737627
خليوي: 961-71-957009
بريد إلكتروني: rk62@aub.edu.lb

السيد جاد ملكي
أستاذ مساعد في دراسات الإعلام
قسم الصحافة والإعلام
الجامعة الاميركية في بيروت
هاتف: 961-1-350000، مقسم 4380
بريد إلكتروني: jm39@aub.edu.lb
jad.melki@aub.edu.lb

السيد شارل حرب
الجامعة الأميركية في بيروت
هاتف: 961-1-350000، مقسم 4371
بريد إلكتروني: charles.harb@aub.edu.lb

السيد معن برازي
شريك إداري، شركة "داتا إنفِست كونصَلت"
خليوي: 70-939779
بريد إلكتروني: maanbarazy@gmail.com
maanbarazy@datainvestconsult.com
موقع إلكتروني: www.ebusinesslebanon.net
www.datainvestconsult.com

السيد غابرييل ديك
نائب رئيس جمعية الإنترنت ISOC
هاتف: 961-3-322993
بريد إلكتروني: gabrieldeek@gmail.com

السيدة ماري روز زلزل
محامية، أستاذة في جامعة القديس يوسف
هاتف/فاكس: 961-4-862579
بريد إلكتروني: Zalzalmarie@gmail.com

السيدة منى فياض
أستاذة علم نفس، الجامعة اللبنانية
هاتف: 961-1-737808
هاتف نقال: 961-3-759053
بريد إلكتروني: jaf@cyberia.net.lb
monafayad@hotmail.com

السيدة هدى رزق
باحثة اجتماعية ومستشارة إقليمية
فاكس: 961-1-750830
خليوي: 961-3-515463
بريد إلكتروني: hoda.rizk@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة بشرى جبر
تجمع الباحثات اللبنانيات

مستشار أول في الاعلام
جامعة جونز هوبكينز
بريد إلكتروني: bushra@aol.com
bjabre@jhsp.edu

السيدة نجلاء حمادة
أستاذة فلسفة، الجامعة اللبنانية الأميركية
هاتف: 961-1-786464/786456
فاكس: 961-1-810476
خليوي: 961-3-648711
بريد إلكتروني: najla.hamadeh@lau.edu.lb
nadeh@cyberia.net.lb

السيدة مدى سبع
جامعة السوربون
هاتف: 0033-610970525،
961-1-201208
بريد إلكتروني: mada.sabeh@gmail.com

السيدة ماي مارون مارون
أستاذة جامعية في كلية الاعلام والتوثيق
هاتف/فاكس: 961-1-201208
بريد إلكتروني: sabeh_m@hotmail.com

السيدة غادة بلوط زيتون
قناة المرأة العربية
هاتف: 961-5-456789
فاكس: 961-5-951055، 961-1-821482
خليوي: 961-3-396073
بريد إلكتروني: info@arabwomantv.com
ghada@exicon-intl.com

جمهورية مصر العربية

السيد عبد الرحمن حمدي جاد حسن
المنسق التنفيذي
"إعادة بناء الملكية الاجتماعية وهيكلة القطاع الأمني" في مصر
مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة
هاتف: 202-37768248
خليوي: 2011-1172028
بريد إلكتروني: a.hamdi.jad@gmail.com
السيد مجدي عبد الحميد بلال
رئيس جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية، مصر
هاتف: 201-23331558
فاكس: +224150546
بريد إلكتروني: cpe_eg@yahoo.com

السيدة أميرة اسماعيل عمر الطحاوي
باحثة في العلوم السياسية
هاتف: 00202-38957507
خليوي: 002010-5200856
بريد إلكتروني: amiraaltahawi@hotmail.com
mirahi@gmail.com

السيدة شهيدة الباز
مديرة مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة
هاتف/فاكس: 202-35714785، 202-37744644
خليوي: 002-0105837949
بريد إلكتروني: info@aarcegypt.org
s_elbaz@link.net

الجمهورية اليمنية

السيد عبد الباقي شمسان قائد
أستاذ علم الاجتماع- كلية الاداب
جامعة صنعاء
خليوي: 967-736281281،
967-771200181، 967-770023464
بريد إلكتروني: fanon107@yahoo.com

الجمهورية التونسية

معالي السيدة ليليا العبيدي
وزيرة شؤون المرأة
بريد إلكتروني: labidi.lilia@yahoo.com

ليبيا

السيدة هدى المهدي عبد العزيز محمد
ناشطة اجتماعية/معدة برامج اجتماعية وسياسية في القنوات الليبية
خليوي: 2010-5583764 (مصر)
218-619098660 (ليبيا)
بريد إلكتروني: bb14_14@yahoo.com

المملكة المغربية

السيدة فريدة بناني
أستاذة التعليم العالي في كلية الحقوق، مراكش
هاتف وفاكس: 212-524306467
خليوي: 212-661 24 94 68

بريد إلكتروني: Farida_bennani@hotmail.com

الولايات المتحدة الأميركية

السيد مروان كريدي
أستاذ في الإعلام الدولي
مدرسة "أننبرغ" للاتصالات، جامعة بنسلفانيا
عنوان بريدي: ASC PENN 3620 Walnut
Philadelphia PA 19104
هاتف: 215-7466546
بريد إلكتروني: mkraidy@asc.upenn.edu

السيد سامي هرمز
أستاذ مساعد في علم الإنسان
كلية "ماونت هوليوك"
ماساتشوستس
هاتف: 961-3-616562، 1-6462201143
بريد إلكتروني: sami@alumni.duke.edu

منظمات الأمم المتحدة

السيدة خولة مطر
مديرة مركز الأمم المتحدة للإعلام
هاتف: 202-27959816، 202-27900022
فاكس: 202-27953705
خليوي (لبنان): 961-3-337799
بريد إلكتروني: Khawla.mattar@unic-eg.org

منظمات إقليمية ودولية

السيد طارق نبيل النابلسي
مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية والامانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
جامعة الدول العربية
هاتف (خليوي): 002012-2144604
(عمل): 00202-33357853
بريد إلكتروني: socialdev.dept@las.int
tarek.nabulsi@las.int

السيد ابراهيم سيف
باحث، "مركز كارنيغي للشرق الأوسط"
هاتف: 961-1-991491
بريد إلكتروني: isaif@carnegie-mec.org

السيدة ماجدة السنوسي
مديرة مكتب لبنان
البرنامج الاقليمي في الشرق الأوسط للمساواة بين الجنسين
منظمة أوكسفام بريطانيا
هاتف: +961-1-319366
+961-1-304754
فاكس: +961-1-815636
خليوي: +961-70-974678
بريد إلكتروني: melsanousi@oxfam.org.uk

السيد محمود حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
هاتف: 973-1-7570620
فاكس: 973-1-7530753
خليوي: 973-3-9682666
بريد إلكتروني: mahmood.hafud@gcclsa.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

مكتب الأمين التنفيذي

السيد نديم خوري
نائب الأمين التنفيذي
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

السيد الباقر آدم
أمين سر اللجنة
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

السيد يوسف نصير
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تابع)

السيدة نبال إدلبي
رئيسة قسم التطبيقات بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

السيد أيمن الشربيني
رئيس قسم السياسات بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني

السيد روبيرتو لورنتي
مدير شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: laurentir@un.org

السيدة ميساء يوسف
مسؤولة برامج
هاتف: 961-1-978810
خليوي: 961-70-386306+
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: youssef8@un.org

مركز المرأة

السيدة فاطمة سبيتي قاسم
مديرة مركز المرأة
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

شعبة القضايا الناشئة والنزاعات

السيد يوسف شعيتاني
مسؤول اقتصادي أول، شعبة القضايا الطارئة والنزاعات
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

السيد ربيع بشور
مساعد باحث
شعبة القضايا الطارئة والنزاعات
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة

السيد أديب نعمة
مستشار إقليمي
هاتف: 961-1-978337
فاكس: 961-1-981510
خليوي: 961-3-566978
بريد إلكتروني: nehme@un.org

شعبة التنمية الاجتماعية

السيد فريدريكو نيتو
مدير شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: neto2@un.org

السيد وليد هلال
رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
هاتف: 961-1-978406
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: hilalw@un.org

السيدة مها يحيى
مستشارة إقليمية
هاتف: 961-1-981301
فاكس: 961-1-981510

السيدة نائلة حداد
مسؤول أول شؤون اجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-978460
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: haddad8@un.org

شعبة التنمية الاجتماعية (تابع)

السيدة لينا مكداشي
مسؤولة شؤون اجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-978473
فاكس: 961-1-981510/511
بريد إلكتروني: mekdachi@un.org

السيدة نادين ضو

مساعدة باحث، قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-978405
فاكس: 961-1-981510/511
بريد إلكتروني: daou@un.org
السيدة رشا سلمان
مساعدة، قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-978433
فاكس: 961-1-981510/511

بريد إلكتروني: salmanr@un.org

المرفق الثالث

تقييم المشاركين للاجتماع

رغم توزيع استمارة تقييم اجتماع الخبراء خلال اليوم الأول، والتأكيد على ضرورة تعبئتها وتقديمها قبل نهاية الاجتماع في اليوم الثاني، لكن 25 مشاركاً، من أصل 41 مشارك، هم الذين قدموا استمارات التقييم فقط. وفي ما يلي عرض للردود على استبيان التقييم الذي تضمن آراء المشاركين وملاحظاتهم موزعة وفق الأبواب والأسئلة التالية:

(1) نوعية اجتماع الخبراء

السؤال الأول: كيف تقيمون نوعية اجتماع فريق الخبراء وبشكل عام؟

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
6 (24 في المائة)	16 (64 في المائة)	3 (12 في المائة)	0	0

(2) توقعات المشاركين

السؤال الثاني: ماذا كانت توقعاتكم من الاجتماع؟

- الخروج بتوصيات وخطة عمل لدعم المسار الديمقراطي والحفاظ على مكتسبات الانتفاضات؛
- التعمق في مناقشة وضع المجتمعات العربية ما بعد الانتفاضات؛
- مناقشة التجارب والخبرات العملية في الانتقال إلى الديمقراطية.

السؤال الثالث: هل تحققت توقعاتكم؟

نعم	لا	جزئياً
8 (32 في المائة)	0	16 (64 في المائة)

لم يجِب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

(3) فائدة وجدوى اجتماع فريق الخبراء

السؤال الرابع: ما هو تقييمكم لجدوى الاجتماع من الجوانب التالية:

سؤال 4-أ: أهمية الموضوع بالنسبة لمجال العمل والخبرة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
17 (68 في المائة)	4 (16 في المائة)	4 (16 في المائة)	0	0

سؤال 4-ب: المعلومات والمهارات المكتسبة التي تساعدكم/تساعدكن في عملكم مستقبلاً

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
4 (16 في المائة)	13 (52 في المائة)	8 (32 في المائة)	0	0

سؤال 4-ج: إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع المشاركين/المشاركات الآخرين/الأخريات في الاجتماع

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
7 (28 في المائة)	13 (52 في المائة)	4 (16 في المائة)	1(4 في المائة)	0

سؤال 4-د: إتاحة الفرصة لإقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
4 (16 في المائة)	17(68 في المائة)	3 (12 في المائة)	1(4 في المائة)	0

سؤال 4-هـ: مدى الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب في ما بين المشاركين/المشاركات

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
4 (16 في المائة)	14(56 في المائة)	6 (24 في المائة)	1(4 في المائة)	0

(4) تنظيم الاجتماع والوسائل المتوفرة

السؤال الخامس: كيف تقيمون جدوى اجتماع فريق الخبراء من الجوانب التالية:

سؤال 5-أ: مدى وضوح العروض المقدمة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
7 (28 في المائة)	16(64 في المائة)	1(4 في المائة)	1(4 في المائة)	0

سؤال 5-ب: نوعية المادة المكتوبة التي وزعها المنظمون

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
6 (24 في المائة)	14(56 في المائة)	3 (12 في المائة)	1(4 في المائة)	0

لم يجِب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

سؤال 5-ج: الترتيبات التنظيمية لاجتماع الخبراء قبل وأثناء موعد انعقاده

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
11(44 في المائة)	10(40 في المائة)	2(8 في المائة)	1(4 في المائة)	0

لم يجيب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

(5) مدة اجتماع فريق الخبراء

السؤال السادس: مدة الاجتماع، كان ينبغي أن تكون:

أقصر	كما هي	أطول
2 (8 في المائة)	15(60 في المائة)	8(32 في المائة)

إذا كانت الإجابة بأن تكون مدة الاجتماع أطول أو أقصر، ما هي بالتحديد الجلسة أو الجلسات التي كان ينبغي تقصيرها أو إطالتها في الاجتماع:

- إطالة الجلسات الخاصة بـ: دور المرأة في صنع القرار، دور الاعلام، إصلاح الأجهزة الأمنية، ودور المجالس الانتقالية

(6) المعارف المُكتسبة

السؤال السابع: هل سيكون بمقدوركم الاستفادة من المعلومات المكتسبة من الاجتماع في عملكم أو تقديم هذه المعلومات إلى اختصاصيين آخرين ضمن بلدكم أو مجتمعكم؟

إلى حد ما	كلا	نعم
12 (48 في المائة)	0	12 (48 في المائة)

لم يجب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

السؤال الثامن: هل توصون بحضور اختصاصيين آخرين من بلدكم أو مهنتكم بحضور ورشات عمل مماثلة، إذا تم تنظيمها في المستقبل؟

إلى حد ما	كلا	نعم
3(12 في المائة)	0	17(68 في المائة)

لم يجيب على هذا السؤال عدد (5) من المشاركين

(7) المشاركة في الاجتماعات:

السؤال التاسع: هل شاركتم في أنشطة عن نفس الموضوع لدى منظمات أخرى؟

كلا	نعم
10 (40 في المائة)	15 (60 في المائة)

إذا كانت الإجابة نعم، فما هو الموضوع، ما هي المنظمة، أين، ومتى:

- أثر الثورات العربية على القضية الفلسطينية، جامعة بير زيت، فلسطين؛
- الثورات العربية، IREMMO، باريس؛
- قضايا التغيير والتنمية ودور الشباب، الاسكوا/UNDP، بيروت؛
- مستقبل المجتمع المدني، الإمارات العربية المتحدة؛
- تسوية النزاعات والانتقال إلى الديمقراطية، منتدى الدوحة، قطر؛
- المرأة والثورات العربية، منظمات نسائية، لبنان؛
- أثر الانتفاضات العربية على اللاجئين والنازحين، تقارب منهجي لدراسة العدالة الانتقالية بعد الثورة في مصر ودول أخرى، القاهرة.

السؤال العاشر: هل تريدون/تردن أنشطة متابعة لاجتماع الخبراء هذا؟

كلا	نعم
1 (4 في المائة)	24 (96 في المائة)

إذا كانت الإجابة " نعم" فالرجاء تحديد نوع النشاط

- متابعة محاور الاجتماع وخاصة بالنسبة لقضايا المواطنة، ومشاركة المرأة والشباب، والعدالة الانتقالية؛
- دور الإعلام البديل وشبكات التواصل الاجتماعي في مرحلة الانتفاضات وفي مرحلة الانتقال الديمقراطي؛
- التحديات التي تواجه الانتقال الديمقراطي في العالم العربي؛

- مقاربة أثر الحراك الاجتماعي الذي حدث في بعض الدول على البلدان التي لم تشهد حراكا اجتماعياً؛
- وظائف المجتمع المدني في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية؛
- رؤى وتصورات قوى الحراك الاجتماعي للأدوار المتغيرة لجهات صنع القرار المؤثر على المسار الديمقراطي.

السؤال الحادي عشر: هل لديكم أي اقتراحات لتحسين وتطوير اجتماعات مماثلة في المستقبل؟

- توسيع نطاق المشاركين ليغطي الدول العربية كافة؛
- توسيع مشاركة فئة الشباب؛
- التأكد من إعطاء الوقت لكافة المشاركين الراغبين في المناقشة؛
- إقامة ورش عمل في البلدان التي تشهد انتفاضات؛
- تصويب النقاش من خلال تحديد أسئلة ضمن برنامج الاجتماع؛
- تقديم أوراق تعقيبية على الأوراق التي يتم عرضها.

السؤال الثاني عشر: هل لديكم أي ملاحظات/تعليقات/أسئلة للإسكوا بشأن الاجتماع؟

- توجيه الشكر لفريق العمل؛
- استمرار التواصل مع المشاركين ومدّهم بالمعلومات والمطبوعات.

المرفق الرابع

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
تنظيم الأعمال	
مذكرة توضيحية	
ورقة خلفية بعنوان "قضايا الانتفاضات العربية وآفاقها ودروسها"	E/ESCWA/SDD/2011/WG.6/4
ورقة خلفية بعنوان "الحراك المجتمعي في الجمهورية اليمنية ودور المجلس الوطني في الانتقال الديمقراطي"	E/ESCWA/SDD/2011/WG.6/3
ورقة خلفية بعنوان "الثورات العربية وإشراك المرأة في صنع القرار"	
ورقة خلفية بعنوان "حماية مسار العملية الديمقراطية"	
ورقة خلفية بعنوان "قضايا عملية في إعادة هيكلة القطاعات الأمنية في مصر"	
ورقة خلفية بعنوان "إشكاليات التغيير ومقومات إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية"	E/ESCWA/SDD/2011/WG.6/2
ورقة خلفية بعنوان "المكون الاقتصادي- الاجتماعي في الحراك المجتمعي في البلدان العربية: البعدين الكوني والوطني"	
ورقة خلفية بعنوان " Civil Movements: The Impact of Facebook and Twitter"	
عرض إلكتروني بعنوان "Arab Social Media"	
عرض إلكتروني بعنوان " Social Media Networking: Opportunities and Challenges"	

المرفق الخامس

قضايا الانتفاضات العربية وآفاقها ودروسها

ملخص تنفيذي

تشهد بعض الأقطار العربية انتفاضات شعبية تؤشر إلى مرحلة جديدة من تطور الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، تطرح شعارات تغيير الأنظمة وتطالب ببدائل لها تقوم على الحرية والتعددية السياسية وإلغاء حالات الطوارئ والسماح بحرية إنشاء الأحزاب ووسائل الإعلام، وصولاً إلى التشديد على مطلب الدولة المدنية.

أتت هذه الإنتفاضات جواباً عن حال الإستبداد وحجز الحريات وإبادة الحياة السياسية على امتداد عقود من الزمن. ترافق هذا الإستبداد مع حال اقتصادية واجتماعية سمتها البؤس والبطالة والأمية والفقر والتهميش، وهي مشكلات أدت إلى معاناة شرائح واسعة من الشعوب العربية. تركت هذه الحال آثارها السلبية على أجيال الشباب، خصوصًا من خريجي الجامعات الذين عانوا من البطالة والتهميش السياسي، مما خلق احتقاناً متراكماً لدى هذه الأجيال. تميز الجيل الحاضر من الشباب باتصاله بالعولمة وثورة التكنولوجيا، فأحسنوا استخدامها في التواصل بين بعضهم البعض في مجمل العالم العربي وداخل كل قطر، ووظفوا هذه التقنية في كسر الحجر عن الإعلام وحرية التعبير التي جهدت الأنظمة العربية في تكريسها. يعود الفضل الرئيسي في إطلاق هذه الإنتفاضات واتساعها وشمولها الواسع لمختلف الفئات الشعبية إلى الشباب والتكنولوجيا التي أتقنها. لكنّ حراك الشباب كان يستند إلى حال من الإحتقان الشعبي الذي كان ينتظر فرصة الإنفجار.

لقد أظهرت الإنتفاضات مدى الإستعداد الشعبي للنزول إلى الشارع ومواجهة عنف الأجهزة الأمنية، وكان من أبرز نتائجها كسر جدار الخوف الذي عملت الأنظمة على بنائه طوال عقود. اتسمت التظاهرات بطابعها السلمي منذ البداية، لكنّ السلطات الحاكمة التي هالها هذا الكسر لهيبتها، أجابت على التظاهر السلمي باستخدام وسائل العنف المفرط.

لقد فاجأت الإنتفاضات كل العاملين في السياسة، ولم يتوقع مطلقوها أن تتخذ هذا الحجم والإتساع في مدى قصير، حتى بدت أشبه بزلزال، مما جعل القوى السياسية، خصوصا من المعارضة للنظام، تلهث وراء الحدث لتنخرط فيه وتستكشف آفاقه المستقبلية. طرحت الإنتفاضات عددًا واسعاً من القضايا المتصلة بمصير الحراك وشعاراته والقوى المنخرطة فيه. من ضمن السجالات التي طرحت تنسيب النجاح إلى العفوية الجماهيرية وابتعادها عن التنظيمات والتكوينات، فيما هناك من ساجل في حدود ما يمكن أن تصل إليه الإنتفاضات إذا لم يجر تأطيرها وتكوين قيادات سياسية لها، عبر الأحزاب والتنظيمات، خصوصاً أنّ الشعارات المطروحة لم تعد مقتصرة على قضايا مطلبية أو تتصل بالحريات السياسية، بل وصلت إلى طرح مصير الأنظمة السياسية نفسها عبر الشعار الجامع: "الشعب يريد إسقاط النظام". تكتسب هذه النقطة أهميتها من كون مفاعيل التواصل الإجتماعي وتقنية الإتصالات لا تشكّل بديلا عن القوى الجماهيرية على الأرض التي وحدها تحسم المواقف.

من الأمور الأساسية التي سلطت الإنتفاضات الضوء عليها ما يتصل بالمجتمع المدني ونشاطه. فإذا ما تجاوزنا مقولة أنّ المجتمع المدني مجموعة تنظيمات ذات نشاط محدد، فإنّ حراك الشارع، بفئاته المتعددة، ونوع الجمهور غير المنتسب في معظمه إلى أحزاب، يمكن إدراجه في خانة المجتمع المدني. مما يعني أنه يجب النظر إلى هذا المجتمع أبعد بكثير من العدد المحدود المنتسب إلى هيئاته. بمقدار ما يشكل هذا الإنخراط للجمهور في الحياة السياسية علامة إيجابية ومفصلية، بمقدار ما يطرح تحديات على التأطير والعلاقات التنظيمية، والمهمات المنوطة به، خصوصاً إذا ما أدركنا أنّ خيطاً رفيعاً يفصل بين ما يعرف بمهمات المجتمع المدني وبين ما هو سياسي أو منوط بالأحزاب السياسية. تأتي هذه الإشكالية من درجة التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية وضعفها، بما يجعل من الصعوبة بمكان تمييز المدني عن السياسي.

شكلت مشاركة المرأة بكثافة في مجمل الإنتفاضات علامة إيجابية، في انخراط نصف المجتمع في الحراك، وفي إعطائه دفعاً مادياً ومعنوياً. لن تمر هذه المشاركة في البلدان التي شهدت انتفاضات من دون أثر على نضال المرأة في سبيل حقوقها المشروعة وذلك في المرحلة المقبلة من تكوّن الأنظمة الجديدة، فهذه المشاركة ستضع في أيدي المرأة سلاحا يسمح لها بالقول أنّ التغيير ليس من إنجازات الرجال وحدهم، ولم يكن له أن يأخذ هذا الحجم من دون نزول المرأة إلى الشارع. لكن القوى المحافظة في السلطة والمؤسسات الدينية والعادات والتقاليد والأعراف الإجتماعية السائدة، ستنتصب جميعها في وجه الحد من إعطاء المرأة الحقوق المشروعة، وستتذرع بهذه القوانين لمنع المرأة العربية من الانخراط في عملية بناء المجتمع وتطويره.

أظهرت الانتفاضات المفارقة بين نضال سلمي من أجل إصلاحات محددة في بنى النظام والدولة، والجواب الرافض من السلطات لأي دخول في عمليات إصلاحية، حيث ترى هذه الأنظمة أنّ الإصلاح يعني بالنسبة إليها اقتلاع النظام من الجذور، لكونها أنظمة قائمة على احتكار السلطة من قبل حزب أو فرد، وعلى شبكة من المصالح مترابطة، وعلى أجهزة أمنية جعلها النظام جزءًا من شبكة مصالحه، بحيث باتت الدولة والنظام ملكية خاصة لهذه الفئة الحاكمة، مما يعني أنّ المسّ بإحدى الحلقات قد يؤدي إلى انفراط العقد وانهيار الهيكل.

على رغم الأمل الذي فتحته الإنتفاضات بالتغيير وبربيع عربي، إلاّ أنها تواجه معضلات بنيوية وأخطار تتهددها، تعود في بعضها إلى طبيعة البنى القبلية والعشائرية والطائفية وحجم الولاء لهذه العصبيات، وكون الأنظمة تقوم على تجميع وتغليب هذه المكوّنات، مما يهدد باستخدام النظام القائم لهذه البنى، وتفجير تناقضاتها، بما قد يدفع الإنتفاضات للغرق في حروب أهلية داخلية. خلال الأشهر التي انقضت على الحراك، أمكن للقوى القائمة عليه مغالبة هذا الخطر، وظلت الشعارات الوطنية الجامعة تتصدر الحراك. لكنّ المراوحة وعدم القدرة على الحسم قد تكون العامل الأساسي في صعود العصبيات واختراقها للحراك. يضاف إلى هذا الخطر ما تبثه أجهزة النظام من ثقافة محرضة على الإنتفاضات والتهويل بالخطر الأصولي والإسلامي، ووسم المتظاهرين بالتآمر مع الخارج.

يتصدر البرنامج السياسي للنظام المقبل النقاشات الدائرة، وتحتل قضية الديمقراطية الحلقة المركزية على هذا الصعيد. على رغم التباينات الواسعة في فهم الديمقراطية وموجباتها، إلاّ أنّ التوافق على الأسس العامة التي تقوم عليها، ومن ضمنها الدولة المدنية، وضع القضايا الخلافية جانبا. تشهد القوى السياسية في مصر وتونس نقاشاً حول المرحلة الانتقالية وحدودها والإنتخابات المفترض إجراؤها، وهل تكون قبل وضع الدستور أم بعده، وهو نقاش طبيعي في ظل المستجدات الحاصلة على موازين القوى. كما تقف القوى السياسية أمام الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الواجب التزامها، بعد أن تسببت الخيارات السابقة بمنع تنمية المجتمع بل بحجز تطوره، وتوسيع حجم فئات الفقراء والمهمشين.

خلقت الإنتفاضات نوعاً من الانقلاب في سيكولوجية الشعوب العربية، كما أظهرت ما تختزنه من قوة حراك، أدى إلى دحض عددٍ من المزاعم الإستشراقية عن عجز هذه الشعوب على الإنتفاض على عبوديتها والتزام الديمقراطية قواعد في الحكم والحياة. ولعل الأهم في هذا "الربيع العربي" انه عاد يفتح الأمل بنهوض عربي جديد وتجديد مشروع النهضة المتكامل الاتجاهات، سياسياً واقتصادياً وفكرياً واجتماعياً وثقافياً ووطنياً. وذلك بعد أن غرقت المجتمعات العربية لعقود في انحدار شامل كان يبدو قبل الإنتفاضات أن لا قعراً مرئياً لنهايته.

على رغم الأمل السائد اليوم بالحرية والديمقراطية، إلاّ أنّ الإنتفاضات ما يزال يتهددها عمليات إجهاض لن تكفّ قوى النظام السائد عن استخدامها. لعل أهم هذه الأخطار يكمن في المراوحة واللجوء إلى الفوضى والاضطراب الأمني بشكل متواصل، مما يضع المواطن أمام خيارات صعبة: بين الحفاظ على أمنه وعمله وبين الفوضى المتواصلة، مما يجعله يفضل العودة إلى الديكتاتورية. وهو أمر عرفته كثير من الثورات في العالم، وها هي الأنظمة المترنحة في العالم العربي تستعيد المنطق إياه.

المرفق السادس

إشكاليات التغيير ومقومات إصلاح النظم والتشريعات والوظائف المؤسسية

ملخص تنفيذي

تتشارك الدول العربية، التي تشكل مسرحاً للحركات الشعبية، في كثير من المعطيات، لجهة أنظمة الحكم وأوضاعها الاقتصادية والسياسية، وتتشارك أيضاً في المعاناة ذاتها، على مستوى التردي الاقتصادي والتخلف الاجتماعي. إلا أنه تبقى هناك خصوصيات تميز كلاً من هذه الدول، ومنها التركيبة الاجتماعية القبلية أو الطائفية أو الطبقية أو الاثنية، بما يؤثر تأثيراً مباشراً على مسار التغيير أو طبيعة منحاه السياسي.

لم تنفع آليات الديمقراطية المعروفة، من انتخابات وسواها، في ضمان انتقال سلمي للسلطة أو تحقيق مبدأ التداول في السلطة. ولم تنفع هذه الآليات في ضبط أعمال الحكم والإدارة، من خلال المؤسسات الدستورية. كما لم يتمكن القضاء من لعب دوره، في حماية الحقوق والحريات الفردية، وأن يشكل رادعاً لبقية السلطات في عدم مخالفة القانون وتجاوز أحكامه، أو في تأمين العدالة، نظراً لعدم تحول القضاء إلى سلطة مستقلة.

لقد حدثت الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية، مطالبة بالتغيير، ومتولية، بنفسها، ما عجزت المؤسسات السياسية والدستورية، عن القيام به، وفقاً للآليات الديمقراطية. واليوم تجد هذه الحركات الشعبية نفسها، على اختلاف توجهاتها، واقعة في إشكالات كبيرة، لا سيما لجهة التغيير المطلوب، والقيادة التي تتولى عملية التغيير، وتوفير التشريعات والمؤسسات القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التغيير، وذلك لأن في خلفية هذه الإشكالات، أزمات تعاني منها المنطقة العربية وهي ذات أبعاد ثلاثة:

(أ) أزمة الديمقراطية والنظام السياسي

يشكل قانون الانتخاب المدماك الأول في البناء الديمقراطي، لذلك فإن اعتماد قاعدة التمثيل النسبي هي أقرب إلى عدالة التمثيل السياسي في البرلمان. ولم تعد مهمة المواطن تقتصر على اختيار ممثليه في البرلمان وعن طريق انتخابات حّرة ونزيهة وشفافة، ولكن بات دوره أن يشارك مشاركة فعالة بإدارة الشأن العام وإدارة الدولة، سواء من خلال المراقبة ومواكبة العمل العام وإبداء الرأي، عبر النقاشات أو الندوات أو التظاهرات أو الإعلام أو وسائل الضغط المختلفة أو مؤسسات المجتمع المدني، أو من خلال آليات الديمقراطية شبه المباشرة، كالاستفتاء والڤيتو الشعبي والاقتراح الشعبي. وهنا يبرز دور المجتمع المدني المتحرر من الوصاية السياسية الذي يلعب دوراً حيوياً في تعبئة طاقات الأمة وفي تحريك القوى الفاعلة في المجتمع من جمعيات وأندية ونقابات وصحافة وجامعات ومراكز أبحاث، دوراً يوازن سلطة الحكومة ونفوذها، ويكون العين الساهرة والرقيبة على ممارسة الحكم. هذا التطور لمفهوم الديمقراطية فرض الانتقال من مفهوم الدولة القانونية، إلى مفهوم الدولة الدستورية، وهذا ما أوجب وجود رقابة دستورية على القوانين، تتمثل في القضاء. من هنا تبرز أهمية النظام الديمقراطي وخطورته بالوقت نفسه، لأنه نظام حريات يترك للقوى السياسية والاجتماعية والحزبية، أن تلعب دوراً كبيراً في قيادة البلاد ورسم السياسات وتقرير التوجهات المختلفة، وينبغي أن تقترن الممارسة الديمقراطية للعمل السياسي بالأخلاق السياسية، أي الالتزام بقيم الحق والعدالة واحترام القانون والأمانة ونظافة الكف.

أما المدماك الثاني لبناء الدولة الديمقراطية، أي دولة القانون والمؤسسات، فهو استقلال القضاء، واعتبار القضاء سلطة قائمة بذاتها. والظاهرة البارزة والمشتركة في الأنظمة السياسية في دول المنطقة العربية، أنها، في معظمها، أنظمة سياسية شبه رئاسية، يكون للسلطة التنفيذية فيها، المتمثلة في رئيس الدولة، الدور الأكبر في تسيير عجلة الحكم. إضافة إلى ظاهرة عدم التطابق بين النصوص والواقع في ما يتعلق بالحريات والحقوق الفردية.

ولعل الأخطر من ذلك، هو أن مبدأ الفصل بين السلطات، وهو المدماك الثالث في بناء الدولة الديمقراطية، والذي يشكل الضمانة الحقيقية لمنع الطغيان أو الاستبداد أو التحكم بالقرارات السياسية، لا يراعى، بحيث تطغى السلطة التنفيذية، بامتداداتها، وما تملك من قدرات وأجهزة إدارية ومالية وعسكرية، على كل من السلطتين التشريعية والقضائية.

وعليه، فإن المرتجى والمأمول، في المنطقة العربية، هو إقرار مبدأ التقابل بين الصلاحية والمسؤولية، بحيث يكون المسؤول الفعلي عن الحكم هو من يتولى الصلاحية، وهذا يعني أن تكون الحكومة هي التي تملك الصلاحيات والاختصاصات التي تمكنها من تدبير شؤون البلاد وإدارة مصالح الدولة، بوصفها مسؤولة أمام البرلمان المنتخب من الشعب.

(ب) أزمة التربية ودورها في بناء الدولة

إن المشاركة في الحياة السياسية هي سمة الدول الديمقراطية، ويتحول الفرد من خلال هذه المشاركة من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، أي إلى حالة المواطن الذي يشارك ويساهم في الحياة العامة وفي إدارة الشأن العام. وعلى هذا الأساس تُفهم المواطنية على أنها انتماء الفرد إلى وطن ودولة، انتماءً يجعله عنصراً إيجابياً وبناءً، يتفاعل مع بيئته ومحيطه، ويندمج في مجتمعه، وينخرط في عملية بناء الدولة. والمواطنة الفاعلة لا تقتصر على الاقتراع الحرّ وإنما تقوم أيضاً على العلاقات البنّاءة بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والدولـة، وهي تشمل الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية. وهذا المفهوم للمشاركة وللمواطنية ما زال مفتقداً، أو على الأقل منقوصاً في المنطقة العربية، ولا بد من تعزيزه وإنمائه، لكي يلعب المواطن دوره التنموي في الحياة السياسية.

(ج) أزمة التنمية والعدالة الاجتماعية

يعتبر الإنماء المتوازن ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام. ولا بد للمشاركة المناطقية أو المحلية أن تكون مُمأسسة بحيث تكون ذات فعالية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الوطني، وهذا يتطلب تنظيماً إدارياً حديثاً يؤمن للإدارات المحلية الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المحلية، وتكون معززة بالإمكانات المالية والأجهزة الإدارية والفنية. كما أن الديمقراطية الاجتماعية ترمي إلى تحرير الفرد من جميع أشكال الضغط، وخلق ظروف وأوضاع حياة تؤمن لكل فرد الطمأنينة والأمان الاقتصادي والاجتماعي، بما يقلص مساحة اللامساواة التي تخلقها الفروقات الاقتصادية، ويستطيع كل مواطن أن يثبت حقه في الحصول على حماية المجتمع من طوارئ الحياة، ولا تكون الثروة فيه وسيلة لبلوغ السلطة. فإذا لم يتمكن المواطن من خلال استخدام حقوقه السياسية تأمين الإصلاح الاجتماعي، وإذا لم تقم الدولة بمثل هذا الإصلاح، تخفيفاً للفوارق الطبقية وتحقيقاً للعدالة، فسيجد المواطن نفسه مضطراً لتحقيق هذا الإصلاح من خلال الثورة. ومسار التنمية، كما مسار الديمقراطية، هو مسار طويل في الزمن، وهو يبدأ بتغيير الذهنية والعقلية التي تسود في المجتمع لكي تتهيأ لتقبل التغيير المطلوب القائم على الانفتاح والحوار والتفاعل مع الثقافات ومع حركة التغيير والتحديث التي تسود العالم المتقدم.

ولعل من أهم عوامل النمو الاقتصادي المؤثر في التنمية الاجتماعية، هو الاستثمار في الإنسان، أي في التعليم، فضلاً عن الاستقرار السياسي وتحقيق دولة القانون والحكم الرشيد المسؤول والحرية الاقتصادية، وهذا ما تحتاجه المنطقة العربية في المرحلة التي تمر بها، لكي تشق طريقها نحو التغيير والإصلاح المنشود.

وفي الخلاصة، لا بد من إعادة النظر بالأنظمة والمناهج التربوية والبرامج التنموية، بما يكفل بناء إنسان سوي منفتح على الأفكار والآراء المختلفة ومتقبل للرأي الآخر، وقادر على إحداث عملية التغيير واستيعاب تجارب الآخرين، وذلك بالطرق الديمقراطية والوسائل السلمية. ولا بد من ردم الهوة الواسعة بين النص وتطبيقه، وبين وجود القاعدة القانونية والالتزام بها؛ ولا بد أيضاً من معالجة النقص الكبير في الثقافة الديمقراطية بل في الثقافة التربوية مضموناً وأسلوباً.

المرفق السابع

الحراك المجتمعي في الجمهورية اليمنية ودور المجلس الوطني في الانتقال الديمقراطي

ملخص تنفيذي

يعتمد تحليل مهام المجالس الانتقالية على مشاريع التكتلات الكبرى، والمقابلات الشخصية مع قيادات الحراك المجتمعي، بهدف بناء مقاربة أكثر موضوعية لقدرات وخبرات قوى التغيير في إدارة المرحلة الانتقالية.

وتعود المقدمات المهيئة لانبثاق الحراك المجتمعي إلى عاملين رئيسيين هما: تعثر عملية الانتقال الديمقراطي، وتدني المعرفة بأهمية تسوية النزاعات المصاحبة لعمليات الانتقال الديمقراطي منذ إعلان الوحدة عام 1990 حتى يومنا هذا. ولقد كان الفضاء العام مملوءاً بالتعبيرات الاحتجاجية السلمية (الاعتصامات والمسيرات) والعسكرية (حرب "صعده"). ومع انبثاق الحراك المجتمعي في تونس ومصر، استلهمت الجماهير والنخب السياسية والحزبية والمذهبية النموذج والوسيلة، فبدأت احتجاجات طلابية مطلبية في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2011 وقوبلت بالقمع من قبل قوات الأمن، الأمر الذي كان من نتائجه أتساع رقعة الاحتجاجات وازدياد وتيرة القمع تباعاً.

إن أزمة المشاركة الحادة بفعل احتكار السلطة، إضافة إلى تدني المستوى المعيشي للسكان، وارتفاع نسب البطالة، عمم رفضاً معلناً وخفياً لدى أغلب مكونات المجتمع للواقع المعاش والممارسة السياسية للنظام. ولم يتجمع ويتماسك ذلك الرفض إلا عندما انكسر حاجز الخوف فرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وظل ذلك الشعار مسيطراً وجامعاً خلال الفترة الأولى للحركات الاحتجاجية. وفي مرحلة لاحقة، بدأت الجماعات الحزبية والمدنية الفاعلة في التحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح، وبدأت تتسع مطالبها وشعاراتها بشأن الدولة المدنية، والعدالة الاجتماعية، ومحاكمة رموز النظام وغير ذلك.

تتفق كل مكونات الحراك المجتمعي حول إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية، باستثناء الجماعة السلفية، وأغلب الجماعات الفاعلة والقوية تبطن احتقانات تمتد في جذورها إلى ما قبل إعلان الوحدة عام 1990. وقد عرفت ساحات التغيير صراعاً متنوع الأشكال بين عدد من النشطاء تم على إثرها إعادة تشكيل التحالفات. لذلك، فإن التدخل بهدف تسوية النزاعات بين مكونات الحراك المجتمعي ذاتها، وبينها وبين النظام السياسي، هي مسألة ملحة وذات علاقة بمسار الانتقال الديمقراطي، خاصة وأن العديد من القيادات والرموز الشبابية في ساحة التغيير تتدنى لديها المعرفة والخبرة بالتجارب الدولية في مجال تسوية النزاعات، وهذا ما يفسر غيابها في البرامج والمشاريع المتداولة.

وبالإضافة إلى مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات وتردّي الأوضاع التنموية والاقتصادية، فإن إدارة المرحلة الانتقالية تتطلب مجلساً انتقالياً، من المحتمل تشكيله من قبل أحزاب المعارضة (تكتل اللقاء المشترك) في وقتٍ قريب. ويمثّل المجلس الوطني الانتقالي رأس النظام السياسي الذي يناط به إصدار القرارات والمراسيم وتسيير أوضاع البلاد، خلال الفترة الانتقالية، وبما يحقق أهداف الحراك المجتمعي، حيث يعتبر السلطة السياسية الممثلة لهذا الحراك المجتمعي في الداخل والخارج.

إن الرؤى والتصورات الخاصة بأهداف المجلس الانتقالي ومهامه، تعد موقفاً متقدماً وواعياً بمتطلبات المرحلة الانتقالية، ولكنها بحاجة إلى مزيد من الدعم، وخاصة في رفع مستوى الوعي والتأهيل وتبادل الخبرات بشأن تجارب الدول (المغرب، أسبانيا، جنوب أفريقيا، بلدان أميركا اللاتينية) في مجال إدارة المرحلة الانتقالية، وتحديداً في مجال العدالة الانتقالية.

إن التحديات التي تواجه مخرجات الحراك المجتمعي في المرحلة الانتقالية هي تحدّيات عديدة، منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والتعليمي وغيرها. وجل هذه التحديات مرتبط بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها ارتكازاً على عقد اجتماعي جديد يؤسس لقيام الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة.

المرفق الثامن

قضايا عملية في إعادة هيكلة القطاعات الأمنية في مصر

ملخص تنفيذي

تلقي الدراسة الضوء على ما أثاره الحراك الاجتماعي من قضايا ملحّة إزاء الحاجة لإعادة بناء القطاعات الأمنية وتنظيم وظائفها المؤسسية بشكل رشيد. وتتناول الدراسة دور ومسؤولية الإطراف المعنية بإعادة البناء، وما يعترض أداءها من صعوبات ومعوّقات. كما تركّز على دور المجتمع المدني في هذا السياق، وذلك من خلال أنشطة مشروع "إعادة بناء الملكية المجتمعية وهيكلة القطاع الأمني في مصر". وتخلص الدراسة إلى تقديم ملاحظات بشأن أبرز الدروس المستفادة من العمل القائم لإعادة هيكلة القطاعات الأمنية في مصر.

تقدم الدراسة خلفية تاريخية للانتفاضة الشعبية، وكيف تطور الوضع الأمني خلال الحراك الذي شهدته مصر، بدءاً بانتهاك البروتوكولات المتعارف عليها في فض التظاهر والاعتصام من قبل أجهزة الأمن وانتهاءً بانسحابها من الطرقات، وما صاحب ذلك من فقدان الثقة واتساع الهوة ما بين أجهزة الأمن والمجتمع. وتطرح مسألة إعادة بناء الثقة بالأجهزة الأمنية عدداً من الأمور، أبرزها: الحاجة إلى تبين ما إذا كان هناك من داعي لإعادة هيكلة هذه الأجهزة، أو إعادة بنائها بالكامل. وذلك لاعتبارات وإشكاليات عدة أهمها: الفردية في اتخاذ القرارات، والموروثات والأعراف التي يتم التعامل بها، وعدم الرجوع والاحتكام إلى اللوائح الداخلية، وانحراف أهداف الأجهزة الأمنية عن حماية امن المواطنين كأولوية أولى.

وتستعرض الدراسة ثلاث قضايا أساسية بحاجة للاهتمام في إعادة بناء القطاع الأمني بشكل رشيد، وهذه القضايا هي: العدالة الانتقالية؛ الإطار القانوني والرقابة القضائية؛ وخطوات بناء الثقة الجماهيرية في القطاع الأمني، بما فيها المصارحة والمسامحة. وعقب تحديد هذه القضايا، تنتقل الدراسة إلى تعيين الأطراف المعنية في العملية الإصلاحية، وتوضيح دور كل منها، كفاعل أو متلقي، في عملية إعادة البناء، بدءاً من السلطة السياسية وصولاً إلى الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وفي رصدها لأهم العقبات والمعوقات التي تواجه إعادة بناء الأجهزة الأمنية وإعادة الثقة المجتمعية بها، تتلخص الدراسة إلى طرح معوقات ترتبط بالقطاع الأمني؛ ومعوقات وعقبات ترتبط بدور الإعلام (ما بعد الثورة)؛ ومعوقات ترتبط بالسلوك الجمعي للمواطنين؛ وأخيراً المعوقات المرتبطة بالمنظمات والهيئات الدولية. كما تتعرض لمسار مشروع "إعادة بناء الملكية المجتمعية وهيكلة القطاع الأمني"، والذي جاء كمبادرة من احد الجهات الفاعلة في الحراك الاجتماعي بالتنسيق مع جهات أخرى معنية، بما فيها الجهات الحكومية، لأخذ زمام المبادرة لتنفيذ سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الممهدة لتنفيذ مشروع مشترك حول "إعادة بناء الملكية المجتمعية وهيكلة القطاع الأمني".

وفي سياق المشروع المذكور أعلاه، يتم العمل حالياً على خمسة محاور، من ضمنها: صياغة الإستراتيجية الوطنية للقطاع الأمني في المرحلة الانتقالية، تحت عنوان "من الشرطة الخادمة للنظام السياسي إلى الشرطة الخادمة للمجتمع"؛ وكذلك إدارة الحوار المجتمعي حول عملية إعادة هيكلة القطاع الأمني، والتي تشمل القوانين واللوائح والرقابة وغيرها من أمور. وقد عقدت عدة أنشطة للتنسيق والحوار وإثارة الوعي في إطار تنفيذ المشروع.

وتخلص الدراسة إلى عدد من الملاحظات حول مبادئ العمل والدروس المستفادة؛ أهمها ضرورة المباشرة بوضع هامش للثقة وتقبل الآخر، واعتماد العدالة الانتقالية جزء من حل المشكلة، وإيجاد آليات للعدالة المستدامة. وتختم الدراسة بمقولة "إن الشعب الحر هو المُؤهل لأن يُحكَم، والشعب غير الحر هو غيرُ مؤهل إلا لأن يُسْتعبد، والاختيارُ لنا وقد اخترنا أن نحكمَ مقدراتِنا وألا نُستعبدَ بعد اليوم".

المرفق التاسع

الثورات العربية وإشراك المرأة في صنع القرار

ملخص تنفيذي

تركز دراسة "الثورات العربية وإشراك المرأة في صنع القرار" على قضايا إشراك المرأة بالسياسة في ظل الثورات التي تشهدها عدد من البلدان العربية، وإمكانية استمرار ممارسة المرأة لدورها في المرحلة الانتقالية، أي مرحلة ما بعد نجاح الثورات في إسقاط السلطات الحاكمة في الدول المعنية. وتطرح الدراسة إشكاليات وتحديات إشراك المرأة في الثورة وقابلية استمرار دورها في السياسة في مرحلة ما بعد الثورة.

وتعتبر الدراسة أن زمن الثورة يختلف عن زمن ما بعدها، باعتبار ما يغلب على الثورة من شعارات عامة ومشتركة، ومن غياب للشعارات أو المطالب الخاصة بالنساء. وخلال الثورات صعدت النساء إلى مسرح الأحداث، ولو بنسب متفاوتة وبادوار مختلفة، ولئن كانت هذه الثورات ديمقراطية، ترفع من بين ما ترفع من شعارات حقوق الإنسان، فهذه الحقوق تنطوي على الحقوق التي تتعلق بالنساء، دون إعلان ذلك كمطلب منادى به. كما ان الثورات العربية لم تكن بقيادة حزب محدّد، ذو هيكلية وعقيدة معلنة، وبالتالي يمكن للصراع الذي قد تخوضه الأطراف من اجل السلطة في مرحلة ما بعد الثورة ان يرتدي أشكالا غير مسبوقة وغير مصاغة صياغة واضحة، أو غير قابلة للالتقاط حاليا. كما ان مسألة الانتقاص من فكرة مشاركة المرأة بالسياسة في هذه الحقبة، او التمييز ضدها، قد لا يعبّر عن نفسه بالضرورة بالطُرق التقليدية المعروفة، وإن كانت هذه الطُرق معطوفة على الجديد منها، باعتبار انه خلال ما بعد الثورة مباشرة تضيق ساحة السياسة، ويبدأ صراع على السلطة الجديدة. يؤدي هذا الصراع إلى تقلص الأدوار، ويسيطِر على مجرياته من هو أكثر تنظيما، وليس بالضرورة من كان أكثر إخلاصا أو فاعلية. والنساء في هذا المجال هن أول الخاسرين، كما تشير الشواهد إلى تعرض البعض منهن إلى العنف بهدف إبعادهن عن المشاركة بالسياسة.

تتوقف الدراسة أمام ثلاث إشكاليات لدى تناول موضوع مشاركة المرأة بالسياسة في ظل الثورات العربية، وهذه الإشكاليات هي: الديمقراطية، الإسلام السياسي، والإعلام. وترى الدراسة أن سقوط الطاغية هو شرط غير كاف لتحقق الديمقراطية، والتي تُعتبر شرطاً ضرورياً لتعزيز مشاركة النساء بالسياسة. كما تحتاج النساء إلى رفع ضرر الصراع العنيف على السلطة عن كاهلهن، والى انعكاس هذا الصراع على عملية تهميشهن وتعنيفهن وأحيانا مطاردتهن، معطوف على كل ذلك كله، انخراطهن في عملية بناء مفاهيم المشاركة النسائية ونشر قيمها. كما تشكل مفاهيم الإسلام السياسي تجاه مشاركة النساء بالسياسة تحديا آخر يتوجب التعامل معها، ومع السيناريوهات المختلفة التي ستنجم عن مواقف رموز الإسلام السياسي في مرحلة ما بعد الثورة. كما أن النساء يواجهن الصور النمطية التي يروج لها في الإعلام الإخباري، والذي تكمن مخاطره السلبية إما في "تشييئ" المرأة او استبعاد النساء الملمات بالسياسة كليا عن الإعلام المرئي خاصة. بالرغم من ذلك، تلاحظ الدراسة ان الإعلام سمح للمشاهد العربي ان يتعرف إلى ابرز الوجوه النسائية المشاركة في الثورات، وإن بصورة محدودة قياساً إلى التعرف إلى وجوه الرجال المعنيون.

وتخلص الدراسة إلى تناول تحليل نتائج استبيان، كان الغرض منه التعرف إلى آراء المجيبين حول مشاركة النساء بالسياسة. وتؤكد الدراسة في هذا السياق أن أبرز الخلاصات الأولية للاستبيان المذكور أعلاه تشير إلى أن الثورات العربية خلقت حوافز جديدة لدى النساء للخروج الى السياسة. ومن الواضح ايضاً، ان المرحلة الانتقالية تشهد تراجعا عن هذه الحوافز ومثبطات لها، وان النساء سوف يقاومن هذا التراجع. وسيكون الصراع حول مسالة إشراك النساء في السياسة بين اتجاهين اثنين كبيرين: الاول، هو اتجاه اهلي، تقليدي، ديني؛ والثاني، هو اتجاه مدني، حداثي غير ديني. لكن التشابك الحاصل بين الاتجاهين في ما يخص المرأة، وخصوصا بروز محجبات ومنقبات في الساحة السياسية، لن يبقي الاوراق منفصلة تماما، بل سوف يتوسل ابتداعا لأشكال جديدة من المشاركة السياسية للنساء تتميز عن تلك التي تنسخ التجارب الحداثية الغربية نسخاً تاماً.

المرفق العاشر

حماية مسار العملية الديمقراطية

ملخص تنفيذي

أعدّت هذه الدراسة كمسودة أولى لدليل إرشادي، قيد الإعداد، من أجل تطوير كفاءات الحكم للقيادات السياسية في الدول العربية، وذلك في سبيل ضمان الشراكة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في صناعة السياسات العامة. وتعتمد منهجية العمل على مجموعة من التجارب التي قامت بها مؤسسة "بيوند للاصلاح والتنمية" في معظم الدول العربية قبل بدء الانتفاضات العربية، وبعدها، كما تعتمد على دراسات حالة تمّ تجميعها لهذه الغاية، بالإضافة إلى اعتمادها على مراجع علمية حول تطوير السياسات العامة. تتمحور هذه الدراسة حول مجموعة من الأسئلة، وتقدم إطاراً أولياً باتجاه الإجابة عليها.

وتتركّز هذه الأسئلة على الإشكاليات التي تواجه مسار العملية الديمقراطية، وأبرزها: بناء التوافق حول الدستور، مصدر التشريع والنظام الأمثل لإدارة الاختلاف، اختيار قيادة سياسية ممثلة، ديناميات التفاعل بين الفئات الرابحة والفئات الخاسرة، دور المجتمع المدني في المساءلة والمحاسبة وآليات تعاونه وشراكته مع السلطة السياسية، السياسة الأمنية والقضائية ودور المؤسسة العسكرية، والتعامل مع مصادر التمويل الخارجي وأولوياته.

وبالإضافة إلى الكفاءات المطلوبة لتحقيق أهداف العملية الديمقراطية، فإن الدراسة تركّز على خطوات مسار العملية الديمقراطية خلال المرحلة الإنتقالية، مشيرة إلى: صياغة أو تعديل الدستور بشكل تشاركي يتجاوب مع تطلعات الشعب ويحترم مبادئ الديمقراطية ويضمن المداورة على السلطة وفصل السلطات والتعددية؛ توفير القدرات للقيادة السياسية الحديثة في المجالس الانتقالية أو تلك المنتخبة؛ تنظيم انتخابات مستقلة وحرة ونزيهة من خلال نظام انتخابي يؤمن صحة التمثيل لكافة فئات المجتمع؛ وضع تشريعات تضمن الحريات والمشاركة السياسية لكافة شرائح المجتمع بما يؤمن الاندماج الاجتماعي خارج القيود الدينية والمذهبية والقبلية والاثنية؛ إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية لضمان حماية المواطنين والدفاع عنهم؛ إصلاح المؤسسات القضائية لضمان العدالة والحق والمحاسبة والمساءلة؛ وضع إستراتيجية اجتماعية واقتصادية ترفع الفقر والحرمان عن الفئات المهمشة وتؤمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتساهم بتوفير فرص العمل؛ تطوير نظام إداري لا مركزي؛ بناء مؤسسات عامة تضمن تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطن وتحد من الفساد وسوء استخدام الإدارة؛ وضع نظام تربوي يعزز الانتماء الوطني ويؤمن الاندماج الاجتماعي؛ وأخيراً، وضع سياسات تعزز مشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.